S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2914
28 March 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٣٠

| | |
|---|---|
| الرئيس : السيد الأشطل | (اليمن الديمقراطية) |
| الأعضاء : | |
| اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | السيد بيلونوغوف |
| اثيوبيا | السيد غوشو |
| رومانيا | السيد مونتيانو |
| زائير | السيد بغبني اديتو نزنغيا |
| الصين | السيد يو منغجيا |
| فرنسا | السيد بلان |
| فنلندا | السيدة راسي |
| كندا | السيد فورتييه |
| كوبا | السيد ألاركون دي كيسادا |
| كوت ديفوار | السيدة كابا |
| كولومبيا | السيد بنيالوسا |
| ماليزيا | السيد هاسمي |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السيد ريتشاردسون |
| الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بيكرنغ |

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

90-60351/A ٤٠٥ض(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/21139)

الرئيس : عملا بالمقررات المتخذة في الجلستين السابقتين بشأن هذا البند أدعو ممثلي الأردن وإسرائيل وإندونيسيا وباكستان والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العربية السورية والسنغال والعراق وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليمن ويوغوسلافيا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ، وأدعو ممثل فلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) والسيد بين (إسرائيل) والسيد سوتريسنا (إندونيسيا) والسيد عمير (باكستان) والسيد الشكر (البحرين) والسيد غزال (تونس) والسيد بن جمعة (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية)والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد العوض (الجمهورية العربية السورية) والسيدة ديالو (السنغال) والسيد الانباري (العراق) والسيد الناصر (قطر) والسيد موسى (مصر) والسيد القحطاني (المملكة العربية السعودية) والسيد مينون (الهند) والسيد سلام (اليمن) والسيد بييتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس ، وشغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة والمغرب يرجون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة اقترح ،

بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد تشودري (بنغلاديش) والسيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد رحّالي (المغرب) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول المسجل على قائمتي ممثل يوغوسلافيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في البداية ، أن أعرب لكم ، الممثل الموقر لليمن الديمقراطية الصديقة وغير المنحازة ، عن خالص تهاني وفد يوغوسلافيا بمناسبة توليكم مهمة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة التي برهنتم عليها في مناسبات عديدة في مختلف قاعات الأمم المتحدة ، تحدونا إلى الإيمان بأنكم حقا ستضطلعون بهذه المهمة المسؤولة بنجاح .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلادي لممثل كوبا الدائم ، السيد ريكاردو ألاركون دي كيسادا على إدارته الناجحة لمداولات المجلس في شهر شباط/فبراير .

وبصفتي رئيسا لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز ورئيس لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة للحركة ، أود أن أعبّر عن بالغ قلق بلدان عدم الانحياز بشأن عزم حكومة إسرائيل المعلن على توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الأراضي المحتلة ، وهي المسألة موضوع المناقشة الحالية في مجلس الأمن بوصفها من أخطر المسائل .

وفي الوقت الذي تحدث فيه تغيرات سياسية مؤثرة وسريعة في العالم ، تتسم بالحوار والانفراج ، فإن حالة الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط ، التي يتمثل لُبها في قضية فلسطين التي لم تحسم بعد ، تثير قلقا وجزعا واسعي النطاق . لقد أوضحت انتفاضة الشعب الفلسطيني بجلاء ودونما لبس أن الحالة الناشئة عن الاحتلال الأجنبي حالة لا تطاق .

لقد بذلت محاولات عديدة من جانب مختلف العناصر ، بما فيها حركة عدم الانحياز ، في الأشهر الأخيرة للشروع في حوار إسرائيلي فلسطيني بنّاء ، كخطوة أولى نحو إعمال الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . غير أن الموقف والاستعداد البنّاءين اللذين أبدتهما منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء حوار يستهدف التوصل في نهاية المطاف إلى سلم دائم في تلك المنطقة التي يسودها الاضطراب ، لم يقابلا بعد برد مناسب من الجانب الإسرائيلي . وقد أثارت المطالبات بشروط غير مشروعة لفتح الحوار التساؤل في ذهن العديد من بلدان عدم الانحياز حول مدى وجود الاستعداد الحقيقي وتوفر الإرادة السياسية من جانب بعض الدوائر السياسية ذات النفوذ في إسرائيل للتوصل إلى حل شامل ودائم لهذه المشكلة يكون متفقا ومطامح جميع البلدان والشعوب في المنطقة .

والبيانات الأخيرة التي أدلى بها أعلى المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية ، والتي تعني أن إسرائيل ستصعّد التوطين في الأراضي المحتلة ، لا يمكن بالتأكيد فهمها على أنها إسهام في تحقيق هذه الغاية . ولهذا فإن من المفهوم تماما أن ذلك قد أدى إلى قلق كبير لا عند الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وعند الدول العربية

المجاورة فحسب وإنما أيضا لدى المجتمع الدولي في مجموعه ، ولاسيما لدى بلدان عدم الانحياز .

وهذه السياسة الإسرائيلية التي يوجد اتفاق عام على أنها تزيد من تعقيد الحالة المعقدة فعلا في تلك المنطقة التي مازالت على حافة نزاع مسلح واسع النطاق ، بما يترتب عليه من عواقب وخيمة ، كانت محور انتباه الاجتماع الوزاري للجنة التسعة التابعة لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في ١١ آذار/مارس في تونس .

وفي تلك المناسبة أعرب وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز عن بالغ القلق إزاء الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط ، ونبّهوا إلى أن :

"السياسة المعلنة التي تتبعها إسرائيل لتوطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، لها عواقب وخيمة . فتلك الإجراءات المنظمة الجماعية تقوض عملية السلام ، معرضة جميع الجهود المبذولة حتى الآن للخطر ، كما أنها تشكل انتهاكا صارخا لقواعد القانون ، واتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ولحقوق الإنسان الاساسية للشعب الفلسطيني" . (S/21192 ، الفقرة ٦)

ويمضي البيان الختامي في القول بأنه :

"إذ أيّد الوزراء حق كل فرد في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده هو ، أكّدوا أن ممارسة هذا الحق لا ينبغي أن تكون مغروضة أو أن تضر بالآخرين ، وفي هذه الحالة بالفلسطينيين . وقد دعت بلدان عدم الانحياز المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء حازم لمنع تلك المحاولات والإعلان بأنها غير قانونية وباطلة ولاغية . وفي هذا الصدد طلبوا إلى مجلس الأمن النظر في التدابير اللازمة لتوفير الحماية المحايدة للسكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ودعوة جميع الدول إلى عدم تقديم أي مساعدة إلى إسرائيل تستخدم ، على وجه التحديد ، فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة" . (المرجع نفسه)

ولهذا تتوقع بلدان عدم الانحياز بحق ، كما حدث في الماضي ، أن يتخذ مجلس الأمن موقفا حاسما فيما يتصل بعدم جواز سياسة إسرائيل لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، التي تتنافى وقواعد القانون الدولي وتشكل عنصرا إضافيا خطيرا يثير التوتر وعدم الاستقرار لا في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب وإنما أيضا في منطقة الشرق الأوسط في مجموعها .

ويلزم اتخاذ هذا الإجراء من جانب مجلس الأمن أيضا لتيسير الجهود الرامية إلى بدء عملية السلم التي تستهدف التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

وهذا التردي الأخير الذي طرأ على الحالة في الأرض المحتلة ، إنما هو إنذار آخر بكل مخاطر الحالة القائمة ، حالة اللاحرب واللاسلم وآثارها التي تثير عدم الاستقرار فيما يتصل بالأمن في المنطقة على سعتها . وبهذا المعنى فإن منطقة الشرق الأوسط قد بلغت مفترق الطرق وقد أشار وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز التسعة ، الأعضاء في اللجنة المعنية بفلسطين في اجتماعهم في تونس :

"إلى أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد دخلت مرحلة هامة وحاسمة ، بتهيئة الظروف اللازمة لإقامة حوار فلسطيني - إسرائيلي مثمر ، ينبغي له أن يركز على جميع القضايا الموضوعية" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١)

وترى بلدان عدم الانحياز أن الحل الدائم والعادل لأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين لن يتسنى إلاّ باشتراك الشعب الفلسطيني على قدم المساواة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد في جميع المفاوضات وفي جميع مراحل عملية السلم التي ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزّأ من مؤتمر السلم الدولي .

ويحدو بلدان عدم الانحياز وطيد الأمل في أن يسهم هذا الاجتماع لمجلس الأمن في تحقيق هذا الهدف . لقد حان الوقت لأن يشترك مجلس الأمن بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي عادل لأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين . ومازالت بلدان عدم الانحياز ترى أن أنسب إطار لتحقيق هذا الهدف هو العقد المبكر للمؤتمر الدولي على أساس

قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وكل تأخير أصبح محفوفا بمخاطر جديدة تترتب عليها نتائج خطيرة على السلم والاستقرار في العالم .

الرئيس : أشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل باكستان ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد عمر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب لكم عن خالص تهانئ وفدي على تبوئكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . ونحن واثقون من أن مالديكم من ثراء التجربة والمهارة سيضمن سير عمل المجلس بسلاسة .

كما أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للسفير ريكاردو ألاركون دي كيسادا ، الممثل الدائم لكوبا ، للطريقة المتميزة التي أدار بها شؤون مجلس الامن في شهر شباط/فبراير .

إن المناقشة الراهنة تشكل في حقيقة الامر تَذكِرة أخرى بتصلب إسرائيل وانتهاجها سياسة متعمدة تتمثل في إحباط كل مبادرة سلام . وسبب هذا الموقف بسيط . فإسرائيل تمعن في ذلك في اعتقاد خاطئ منها بأن بوسعها مع مرور الوقت أن تحول إلى أمر واقع استيعابها التدريجي للأراضي الفلسطينية والعربية التي لاتزال تحتلها ، عن طريق استعمال القوة الواسع النطاق ، بصورة غير قانونية . ونحن ندين مرة أخرى هذه السياسة القائمة على التوسع والضم .

إن ما شهده المجتمع الدولي إبان العامين الماضيين يتمثل أساسا في ازدياد حدة المفارقة بين الاعتدال الفلسطيني والتصلب الإسرائيلي . وعلى الجانب الفلسطيني ، أطلق الرئيس ياسر عرفات عام ١٩٨٨ مبادرة السلام . وأكد القرار السياسي الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني تصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل إلى حل سلمي شامل للصراع العربي الإسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية . وتتوخى المبادرة حل المشكلة في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، بطريقة تؤمن حق الشعب العربي الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة على أرضه الوطنية ، وكذلك تؤمن أوضاع الأمن والسلام لجميع دول المنطقة .

ومن سوء الطالع أن جُوبِه الاعتدال الفلسطيني بتزايد تصلب إسرائيل ولجوئها إلى العنف . وحتى الآن لم تبد إسرائيل سوى التجاهل الكامل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وتقمع الانتفاضة الباسلة للفلسطينيين بوحشية كما أن جميع المبادرات الرامية إلى الاهتداء إلى حل عادل ودائم للمشكلة ، قد رفضتها إسرائيل . وإن سياسة توطين اليهود الأجانب الواسع النطاق في الأراضي المحتلة لابد من النظر إليها في سياق سياسة إسرائيل الطويلة الأمد القائمة على التعنت والرفض والاحتلال عنوة .

إن توطين المهاجرين اليهود في فلسطين ليس تطورا جديدا . وهو في الحقيقة يشكل أساس الايديولوجية الصهيونية المتمثلة في تجميع المنفيين التي تقول بأن يقوم اليهود من جميع بلدان العالم بتشكيل وطن قومي يهودي في فلسطين . وفيما بعد ، استهدفت الصهيونية استراتيجية سياسية عامة . وأعلن رئيس إدارة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية : "لقد حددت مستوطناتنا دائما حقائق خريطة إسرائيل" . وتحدث الأستاذ موشى ارينز بتحديد أكبر عندما قال إن الكفاح بشأن المستوطنات جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل حدود السلام .

وبعد الأعمال العدائية التي وقعت في عام ١٩٤٨ مباشرة ، استولى السكان اليهود بطريقة غير مشروعة على أراضي وممتلكات تخص الفلسطينيين وباركت الحكومة

الإسرائيلية هذا الاستيلاء القائم على الأمر الواقع ، تذرعا بالأمن والدفاع . وقد أعقب هذا انتهاج سياسة الإبعاد المنتظم لسكان فلسطين أصحاب الحق . وأصبح الاستيطان ومصادرة الأراضي السياسة الإسرائيلية السائدة ونتج عن ذلك ، كما نعرف جميعا ، التشريد الفعلي لأمة فلسطين العربية ، فيما عدا قلة متبقية ظلت في إسرائيل تعاني من التمييز والاضطهاد .

اتبعت نفس السياسة بالنسبة للأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . وحتى أصدقاء إسرائيل قد شجبوا هذه السياسة . ويشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٩ إلى أن :

"إسرائيل تواصل وضع الأراضي تحت سيطرتها لأغراض عسكرية ، ومن أجل بناء الطرق ، والمستوطنات ولأغراض أخرى مما يحد من استعمال الفلسطينيين لهذه الأراضي ويميز ضد الفلسطينيين ولصالح المستوطنين الإسرائيليين" .

ويخلص تقرير أعده مؤخرا مشروع بيانات الضفة الغربية أيضا إلى أن حكومة إسرائيل تقدم حوافز خاصة للمواطنين الإسرائيليين ، بما فيهم المستوطنون الجدد للانتقال إلى المستوطنات . ومن المقدر أن أكثر من ١٤٠ مستوطنة يهودية قد أنشئت في الضفة الغربية وقطاع غزة وأن أكثر من ٦٠ في المائة من الأرض في الأراضي المحتلة قد استولت عليه السلطات الإسرائيلية منذ نهاية العمليات العسكرية في عام ١٩٦٧ . وعلاوة على ذلك ، يقال إن هناك حوالي ٠٠٠ ١٢٠ يهودي قد استوطنوا في المناطق الجديدة التي تم بناؤها في القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ .

وتفيد التقديرات الأخيرة أن حوالي مليون يهودي أجنبي سيتم توطينهم في نهاية المطاف في فلسطين خلال العقد المقبل . وبما أن معظم المهاجرين يغادرون بلادهم وفقا للتقارير لا لأسباب دينية ولكن سعيا إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل ، فإن وجهتهم التي يقع عليها اختيارهم الأول هي بلدان الغرب . ولكن ، بسبب قوانين الهجرة الصارمة في تلك البلدان ، يعاد توجيه تدفق المهاجرين صوب إسرائيل . وقد أدى هذا إلى قيام حالة ظالمة وشاذة بصورة بينة لا يمكن لشعب فلسطين في ظلها أن يتمتع بحياة

قومية في كنف السيادة في أرض ميلاده وإقامته المستمرة بينما يسمح لليهود الأجانب بأن يحلوا محله .

وفي اجتماع عقده حزب ليكود في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قال رئيس وزراء إسرائيل حينئذ إن :

"حدوث هجرة كبيرة يقتضي أن تكون إسرائيل كبيرة أيضا . وإننا بحاجة إلى المكان لإيواء كل أفراد الشعب" .

ورغم بيانات الإنكار اللاحقة ورغم الجهد الذي بذل لفرض الرقابة على الأنباء الصحفية الخاصة بالهجرة من الواضح أن هذه السياسة لاتزال مستمرة . وقد ذكرت صحيفة "واشنطون بوست" الصادرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير أن عمدة اريل ، وهي مستوطنة يهودية في الأراضي المحتلة ، قال :

"إذا وصلنا نصف مليون يهودي من الاتحاد السوفياتي فإن جميع الأسباب الداعية إلى توخي الحل الوسط ومقايضة الأرض بالسلام ستزول" .

وتفيد صحيفة "واشنطون بوست" أن هناك ٠٠٠ ٧٠ مستوطن يهودي بالفعل في الأراضي المحتلة ، وقد أعرب قادتهم مرارا عن عزمهم على جذب آلاف من المهاجرين السوفيات ، حتى دون اعتمادات حكومية خاصة .

ومن الواضح أن القيادة الإسرائيلية تأمل في أن سياسة خلق الحقائق ستديم ، كما كان الحال في الماضي ، ضمها للأراضي العربية المحتلة بخلق أمر واقع يتمثل في إسرائيل الكبرى على حساب حقوق الشعب الفلسطيني . ومما لا شك فيه أنها تعتقد أيضا أن هذه الهجرة المكثفة الواسعة النطاق من شأنها أن تحبط الانتفاضة الفلسطينية بخلق صراع بين الشعب الفلسطيني والمستوطنين اليهود الجدد .

تتناقض الخطط الإسرائيلية الخاصة بالاستيطان في الأراضي المحتلة مع اتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب في البر لعام ١٩٠٧ والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ، التي تنص بوضوح على أنه لا يجوز للدولة المحتلة أن تبعد أو تنقل قطاعات من سكانها إلى الأراضي التي

تحتلها . وهذه المستوطنات تعتبر أيضا انتهاكا مباشرا لقرارات الأمم المتحدة ، بما فيها على نحو الخصوص قرارات مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، التي منعت إسرائيل صراحة بوصفها القوة المحتلة من تغيير الطابع الديموغرافي للأراضي المحتلة ، بما فيها القدس .

ويحدونا خالص الأمل في أن يبعث المجلس برسالة واضحة وصريحة إلى السلطات الإسرائيلية لوقف هذا الانتهاك الجسيم للقانون الدولي فورا وهذا الانتهاك غير المقبول لحقوق الشعب الفلسطيني . ومما يبرز أيضا الطابع الملح للحالة أن استمرار سياسة توطين اليهود في الأراضي المحتلة من شأنه أن يقوّض بصورة خطيرة آفاق السلم في المنطقة .

لقد انتهى العقد الماضي بارتفاع راية الحرية والكرامة الإنسانية . ومن السخرية حقا أن تتوقف مسيرة الحرية عند حدود فلسطين ، الأرض التي كافح شعبها الباسل منذ أمد طويل في سعيه من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي بناء دولته المستقلة . ويقع على عاتق المجتمع الدولي ، وعلى عاتق مجلس الأمن بوجه خاص أن يكثف جهوده لكي يضمن أن الشعب الفلسطيني لم يعد يحرم من هذا الحق المعترف به عالميا . ومن الضروري بالمثل أن ترفض وتعارض بحزم أية محاولة لإقامة العقبات التي تقوّض احتمالات إيجاد تسوية دائمة وعادلة وشاملة ، كتلك التي اقتضت هذه المناقشة .

إن إطار السلام في الشرق الأوسط ، الذي يحظى بتأييد كامل من لدن الجمعية العامة ، موجود فعلا في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط المقترح عقده تحت رعاية الأمم المتحدة بحضور جميع أطراف النزاع على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وتقتضي الطبيعة الملحة للحالة الشروع في اتخاذ تدابير ملموسة لعقد هذا المؤتمر .

الرئيس : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الهند . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مينون (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالاعراب لكم عن تهانينا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . إن الهند واليمن الديمقراطية ترتبطان منذ فترة طويلة بأواصر الصداقة والتعاون ، مما يؤكد سرورنا أن نراكم ترأسون هذا الاجتماع الهام .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم سعادة السيد الاركون دي كيسادا ممثل كوبا ، على قيادته للمجلس خلال الشهر الماضي .

وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي أمام المجلس هذا العام أود أن أهنئ الأعضاء الجدد فيه على انتخابهم وهم : رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن الديمقراطية ؛ ونشيد أيضا بالأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في العام الماضي : البرازيل والجزائر والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا على مساهمتهم في أعمال المجلس .

إن الآثار الضارة دونما شك ، المترتبة على قيام اسرائيل بتوطين المهاجرين اليهود الجدد في الأراضي العربية التي تحتلها تحمل هذا المجلس على الاضطلاع بدوره التقليدي المتمثل في معالجة الشواغل المتصلة بالسلم والأمن . إذ أن اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، عندما احتلت القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي عربية أخرى ، لا تشجع فحسب سكانها على إقامة المستوطنات في هذه الأراضي المحتلة ، بل تشجع المهاجرين اليهود الجدد على ذلك . إن هذه السياسة متعمدة ومنهجية وتشكل تحديات لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والرأي العام العالمي .

أود أن أعود قليلا الى التاريخ وأقول إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ذكرت في قرارها ٥/٣٣ لعام ١٩٧٧ ، إن التدابير والاجراءات التي تتخذها حكومة اسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي العربية المحتلة لاغية وباطلة وتعرقل بشدة الجهود الرامية الى إحلال السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط . وشجبت الجمعية العامة بشدة مواصلة اتخاذ التدابير الاسرائيلية في هذا الصدد ، وبوجه الخصوص إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة .

وبعد ذلك ، في عام ١٩٧٩ ، توصلت اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لدراسة الحالة المتعلقة بهذه المستوطنات الى نتيجة مفادها أن سياسة اسرائيل قد "أسهمت الى حد كبير في تردي الحالة في الأراضي المحتلة وأنها "تتعارض مع السعي الى إحلال السلم في المنطقة" (S/13679 ، الفقرة ٤٥) . وأوصت اللجنة بما يلي :

"اتخاذ مجلس الأمن تدابير فعالة لحمل اسرائيل على الكف عن إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وإزالة المستوطنات القائمة تبعا لذلك" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٥٤) .

وقبل المجلس التوصيات والنتائج التي خلصت اليها اللجنة في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ . وهكذا فقد وجه الانتباه الى النتائج الخطيرة التي تنطوي عليها سياسة المستوطنات الاسرائيلية وعدم شرعيتها . وعلاوة على ذلك فقد جاء في العديد من قرارات الأمم المتحدة أن تلك السياسة تعتبر انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة ، وفي رأينا أنها نقطة يجدر التأكيد عليها في هذه المناقشة .

غير أن اسرائيل لم ترتدع . فقد واصلت سياستها الاستيطانية التوسعية بالاقتران مع تشريد السكان العرب الأصليين من وطنهم . وحينما هب الشعب الفلسطيني ثائرا في انتفاضته التي ما برحت مستمرة حتى الآن ، والتي تجلت في الأعمال البطولية اليومية الموثقة ، لجأت الدولة القائمة بالاحتلال الى أعمال قمع قاسية تشمل الترحيل والاعتقال وغير ذلك من الأعمال غير الشرعية مثل التعذيب وهدم المنازل وفرض الحصار العسكري والاقتصادي واستخدام القوة المفرطة المؤدية الى وقوع إصابات .

وأعلنت اسرائيل مؤخرا أنها ، بغية استيعاب التدفق المتزايد للمهاجرين اليهود الجدد ، ولاسيما الوافدين من الاتحاد السوفياتي ، بحاجة الى "اسرائيل الكبرى" ، وهذا يعني أن اسرائيل تسعى الى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في ضم جميع الأراضي المحتلة .

إن أمن دولة ما لا يمكن أن يرتكز على حساب أمن دولة أخرى . ولا يمكن أن يقوم على أساس حرمان شعب من أمنه وديارة ووطنه . كما أن توطين غير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لن يؤدي إلا الى تعقيد الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع لهذه الأراضي بالقوة . وفي الوقت الذي تسعى فيه جميع الأطراف المعنية الى تعزيز عمليات السلم في المنطقة فان هذه الأعمال لن تؤدي إلا الى تهديد المساعي الرامية الى الجمع بين الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات .

لذلك فاننا ، من جهة ، نواجه سياسة اسرائيلية تعقد وتقوض العمليات الرامية الى النهوض بالسلم ؛ بينما هناك ، من الجهة الأخرى ، اعتراف متزايد بأهمية مبادرات السلم التي تطرحها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ويتجلى هذا الاعتراف والتفهم في التأييد الكبير الذي حظي به القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي في هذا الشأن . ومع ذلك فان قطاعا في القيادة الاسرائيلية يصر على مجانبة الحقيقة القائلة بأنه لا يمكن التوصل الى حل في منطقة غرب آسيا إلا على أساس التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الجوهرية ، ألا وهي قضية فلسطين ، تسوية تأخذ في الحسبان الكامل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة وطنه ، فضلا عن الاعتراف بحقوق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . إن اسرائيل بدلا من تعزيز عملية السلم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تفتح الآفاق أمام تدفق أكبر للمهاجرين اليهود السوفييت الذين تتراوح أعدادهم بين ٠٠٠ ٧٥٠ ومليون نسمة في التسعينات من هذا القرن . وهذا الاحتمال ليس بشير تقدم في عملية إحلال السلام في المنطقة .

إن الهند ما فتئت تناصر قضية الشعب الفلسطيني وكفاحه بوصف ذلك جزءا من الحركة العالمية ضد الحكم الاستعماري والاضطهاد والاجحاف . لقد تحدث وزير خارجيتنا ، السيد غوجرال أمام الاجتماع الوزاري للجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في تونس في ١١ آذار/مارس ، معربا عن القلق إزاء اعتزام اسرائيل توطين عدد كبير من اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة ، فذكر ما يلي :

"إن هذا التطور ينطوي على آثار خطيرة ويستدعي القيام بعمل سريع وموحد من جانب المجتمع الدولي . إذ أن اسرائيل تحتل هذه الأراضي بصورة غير مشروعة ، وهناك العديد من القرارات التي تطالب بالانسحاب من هذه الأراضي . إن تشجيع توطين المزيد من غير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يؤدي الى تعاظم عدم الشرعية الحالية المتمثل في احتلال هذه الأراضي بالقوة من قبل اسرائيل" .

"وفي الوقت الذي تبحث فيه كل الأطراف المعنية بجدية عن نهج مقبول لبدء عملية السلم ، فان هذا التطور لن يؤدي إلا الى زيادة تعقيد عملية جمع الأطراف على طاولة المفاوضات . ومن المحتمل أيضا أن يؤدي الى زيادة التوتر السائد حاليا في الأراضي المحتلة وقد يؤدي الى زيادة العنف والصراعات . وأخيرا ، لهذا التطور مفعول زعزعة الأمن وتعريض السلم في المنطقة بأكملها للخطر . ونحن ندرك زاوية حقوق الانسان في هذه المسألة . ولكن لا يمكن ممارسة حقوق قطاع من السكان على حساب الآخرين . وفي معرض الحديث عن حقوق الانسان يتعين علينا أن نتذكر حقوق الانسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة الذين يعانون منذ عشرات السنين" .

وفي هذا السياق ، دعا السيد غوجرال حركة عدم الانحياز في مجموعها الى أن تمارس نفوذها لوقف هذا التطور المشؤوم والى أن تعالج ، كما كانت تفعل ، المسألة الأعم لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

كما أعربت لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة لحركة عدم الانحياز ، والتي تشارك الهند في عضويتها ، عن مشاعر القلق هذه في البيان الصادر عقب اجتماعها الوزاري في تونس بتاريخ ١١ آذار/مارس من هذا العام . وقد طلبت الى المجتمع الدولي ومجلس الأمن اتخاذ اجراء حازم لمنع تلك المحاولات الاسرائيلية وإعلان أنها غير قانونية وباطلة ولاغية . وأيد الوزراء حق كل فرد في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، ولكنهم أكدوا في الوقت نفسه على أن ممارسة هذا الحق لا ينبغي أن تكون مغروضة أو أن تضر بالآخرين - في حالة الفلسطينيين هذه بالذات . وطلبوا الى مجلس الأمن النظر في التدابير اللازمة لتوفير الحماية النزيهة للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، وحثوا جميع الدول على عدم تقديم أي مساعدة الى اسرائيل تستخدم ، على وجه التحديد ، فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة .

وقد أكد من جديد رئيس وزرائنا ، السيد في پي سينغ ، في رسالة وجهها مؤخرا الى الرئيس الفلسطيني ، السيد ياسر عرفات ، تأييد الهند المبدئي للقضية الفلسطينية ، ووافق على ضرورة ممارسة الضغط على اسرائيل لوقف سياستها القائمة على إعادة توطين اليهود السوفيات في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة . وكما قلت من قبل ، تعتقد بلادي أن سياسة اسرائيل هذه تتنافى مع تحركات السلم الحالية ، وكذلك مع الهدف الرئيسي ، كما هو وارد في مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، في عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط بصورة عاجلة تحت رعاية الامم المتحدة ، تشارك فيه جميع الاطراف في النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . وبالطبع يبقى الهدف النهائي استعادة الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وفي عصر يتسم بتخفيف حدة التوترات في العلاقات بين الدول - وخصوصا بين الدولتين العظميين - لا يمكن اعتبار الاجراءات كالتي تتخذها اسرائيل إلا اجراءات تحريضية ومهددة للسلم . ويعتقد وفد بلادي أن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لنزع فتيل الأخطار التي تتعرض لها عملية السلم نتيجة لهذه الاجراءات الاسرائيلية . ومن الغريب في الاطار العام للحالة السياسية العالمية ، حيث سجل التوفيق والمصالحة مكاسب كبيرة ، أنه لم يحرز تقدم ملموس في تسوية القضية الفلسطينية . وان البلدان التي يمكنها أن تؤثر على مجرى الأحداث في الشرق الأوسط لا تبدي العزم على حسم هذه القضية كالعزم الذي تبديه بشأن مسائل أخرى .

واذا سمح للمشكلة الفلسطينية أن تتفاقم ، فقد يكون لها آثار سيئة على المناخ العام لتخفيف حدة التوترات . ولهذا أصبح من اللازم أن يعالج المجتمع الدولي ، الممثل داخل هذه القاعة وخارجها ، المسألة قيد النظر .

ولا ينبغي تعقيد مأساة فلسطين بسياسات انفرادية من جانب الدولة القائمة بالاحتلال . كما لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخف بمسؤولية مواجهة هذه السياسات والسعي الى تغييرها . إن قضية السلم الأكبر في فلسطين وفي المنطقة كلها ، واستعادة

حقوق الفلسطينيين التي تكمن في صميمها ، تتطلبان تأييدنا وتضامننا المستمرين . ونحن على ثقة من أن المجلس سيعالج المسألة مع إدراكه التام للحاجة الى تعزيز القضية العادلة للشعب الفلسطيني والوصول بها الى نهاية مثمرة . .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، نظرا الى أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن هذا العام ، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن التهنئة الحارة لممثلي رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار ولكم شخصيا ، بوصفكم ممثل اليمن الديمقراطية ، على انتخاب بلدانهم أعضاء غير دائمين في المجلس . كما أشيد بأسلافهم في المجلس ، ممثلي البرازيل والجزائر والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا ، الذين أسهموا بجهودهم التي لا تعرف الكلل في هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في قضية تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وإذ أرحب بكم ، السيد الرئيس ، في المنصب الهام لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، أود أن أعرب عن يقيني بأن خصالكم وسلطاتكم المهنية العظيمة وكذلك صفاتكم الشخصية بوصفكم ممثلا للبلد الصديق الذي تمثلونه باقتدار طوال سنوات عديدة في الأمم المتحدة ستمكنكم من الاضطلاع بواجباتكم الشاقة في آذار/مارس على أفضل وجه ممكن . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم في الرئاسة ، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة ، السيد الاركون دي كويسادا ، على ادارته الماهرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي .

يشاطر وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية القلق المعرب عنه في الرسالة المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي طلب فيها عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في ما تقوم به

اسرائيل من أعمال غير مشروعة تتعلق بالاستيطان في الاراضي المحتلة . ولم يمض إلا وقت قصير منذ أن أعرب وبكشل واضح خلال مناقشة الجمعية العامة للحالة في الشرق الأوسط في دورتها الرابعة والاربعين عن فكرة أنه في ظل الظروف الحالية ، وفي ضوء خطورة المشكلة الفلسطينية ، من الأهمية البالغة قطف ثمار الجهود الكبيرة والمضنية الرامية الى تحقيق تسوية في الشرق الأوسط ، وأن السبيل المؤدي الى هذه التسوية يتطلب الصبر والحكمة .

وفي الواقع ولدت التطورات التي حدثت في المنطقة لدى المجتمع الدولي آمالا لها ما يبررها في تحقيق طفرة حقيقية نحو التوصل الى تسوية للصراع العربي الاسرائيلي الذي طال أمده ولجوهره ، القضية الفلسطينية . ونحن الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى الى اجراءات واقعية وحكيمة من جانب جميع أطراف الصراع .

وفي هذا الصدد ، تود جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن تعرب عن قلقها ازاء الحملة الدعائية التي تشن في أوساط معينة حول تزايد هجرة أشخاص يهود من الاتحاد السوفياتي ، وبوجه خاص من جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الى اسرائيل . وانني أؤكد أن المشكلة تؤثر بصورة مباشرة على مصالح جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

ففي عام ١٩٨٩ حصل مجموع ٧١٠ ٤٥ مواطنين يهود من جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على إذن بمغادرة البلاد . ولم يذهب سوى ١٦ في المائة من هذا المجموع الى اسرائيل للعيش بصورة دائمة ، ويقدر أن مَن استوطن بالفعل منهم في الاراضي المحتلة بلغ ٠,٠١ في المائة .

إن موضوع الهجرة اليهودية كان مؤخرا هدفا لمحاولة من جانب الدوائر الحاكمة في اسرائيل لاستغلاله لأغراضها الآثمة .

وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود متضافرة داخل المجتمع الدولي بغية التوصل الى حل شامل وعادل وسلمي للمشكلة الفلسطينية يضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه المشروعة ويفتح لشعوب المنطقة الطريق المؤدي الى السلم والأمن ، تدلي اسرائيل ببيانات تؤكد مطامعها العدوانية وخططها التوسعية ونيتها على تخريب مفاوضات السلم التي تستهدف إنهاء الصراع العربي الاسرائيلي .

إن قول السيد شامير إن "الرب يهبُّ دائما لمساعدة الشعب اليهودي في أحرج لحظاته" يشير الى أن شامير يرى من وجهة النظر هذه بعينها إمكانية توطين ٥٠٠ ٠٠٠ يهودي في اسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة ، مما يساعد ، من وجهة نظره ، على تحقيق حلم "اسرائيل الكبرى" . وقد كان وقع ذلك كالقنبلة المنفجرة لدى العرب الذين رأوا ، ولهم كل الحق في ذلك ، صلة مباشرة بين هذه الكلمات ومواصلة توطين المهاجرين الجدد في الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين يعيشان الانتفاضة .

ونحن نرى أن تنفيذ هذه الخطط التي ترمي الى ضم الأراضي الفلسطينية على أساس الأمر الواقع ، ناهيك عن الانتهاك المباشر لقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا - وفي هذه الحالة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، من شأنه أن يسدد ضربة قاصمة الى إمكانيات التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي والحل العادل للمشكلة الفلسطينية ويفتح فصلا جديدا في التاريخ القائم للمجابهة في الشرق الأوسط .

ونحن نرى أن هذه البيانات الصادرة عن القيادة الاسرائيلية تستهدف عددا من الأمور : استغلال المهاجرين الوافدين من أجل الطرد القسري للفلسطينيين من الأراضي التي يملكونها ؛ وعرقلة عملية التعاون الدولي بحثا عن أكثر السبل والوسائل قبولا لحل الصراع في الشرق الأوسط على أساس عادل على ضوء مصالح الاسرائيليين والعرب ، وقبل كل شيء على ضوء مصالح الفلسطينيين ؛ ووقف الاتجاه لتحويل الرأي العام داخل اسرائيل وخارجها المؤيد لإجراء مفاوضات للسلام مع الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل ، وإذا نجح وقف هذا الاتجاه ، العمل على عكسه .

وفيما يتعلق بالقلق حيال ازدياد الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ، أود أن أوضح أمرا واحدا بجلاء تام : إن المشكلة لا تكمن في الهجرة بحد ذاتها . فالقوانين السائدة هنا تسري على الجميع . ولا يمكن أن يحظى أحد بمركز خاص ، وفي هذه الحالة الأفراد ذوو الجنسية اليهودية ، بالنسبة لحق مغادرة البلد . إن فرض حظر من شأنه أن يعني انتهاك الالتزامات الدولية وتوجيه ضربة الى العملية الديمقراطية داخل بلدنا .

ويكمن جوهر المشكلة في أن بعض القادة الاسرائيليين لايزال يساورهم الأمل في أن العالم سيوافق في وقت ما على أن لهم الحق في الاستيلاء على أراضي الآخرين . وفي هذا الصدد أود أن استرعي انتباه المجلس الى النقطة الاساسية : إن الاستيطان في الاراضي الفلسطينية غير مشروع ، بغض النظر عما إذا كان ذلك يتم بطريقة قسرية أو طوعية ، وأية محاولة لتغيير الطابع الديموغرافي لهذه الاراضي من جانب سلطة الاحتلال غير قانونية . وهذا أمر ذكرته جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مرارا في الامم المتحدة . والضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ، لم تكن تابعة لدولة اسرائيل على الإطلاق في الماضي ولا تتبعها الآن . ومن الجدير أن نذكر هنا بقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وهو الاساس المعترف به عالميا للتسوية في الشرق الاوسط ، وكذلك القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يطالب اسرائيل بوقف عملية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن لمواطني الاتحاد السوفياتي الحق في الهجرة لأي بلد وهذا يتمشى تماما مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقات فيينا . ولكننا نحتج بشدة على توطينهم في أراضي الغير . فهذا انتهاك لقواعد القانون الدولي وخطأ أخلاقي من وجهة نظر احترام حقوق الإنسان الاساسية . ولا يساورنا الشك في أن هؤلاء الأفراد يشجعون تماما على الاستيطان .

وبطبيعة الحال لا يوجد توطين قسري . ولكن لا يخفى على أحد أن المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة يعرض عليهم سكن مجاني ، أي سكن تموله الدولة . فعلى سبيل

المشال في تل أبيب وأجزاء أخرى من البلد على المهاجرين أن يدفعوا بأنفسهم مقابل سكنهم ، وهذا يوجد فرقا كبيرا لدى من ليس لديهم المال ولا العمل وعليهم أن يبدأوا الحياة من جديد .

هذه إذن سياسة رسمية ، الحوافز الاقتصادية للاستيطان في الأراضي المحتلة .

والآن ، هل هناك أية إمكانية لتجنب حالة تؤدي فيها الهجرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وغيرهما من البلدان الى تفاقم الصراع ، فهل يمكننا منع ازدياد ذلك التفاقم ؟ نعم ، هناك إمكانية لذلك ولكن يشترط أن تنكب جميع الأطراف المعنية على العمل دون عاطفة على محاولة التوصل الى حل وسط معقول . ولكن يجب على اسرائيل أن توفر الضمانات الجلية بعدم توطين المهاجرين الوافدين في الأراضي المحتلة .

ونشق بأن الحكومة الاسرائيلية ستمتثل أخيرا لرأي المجتمع الدولي الذي لن يقبل سياستها في الأراضي العربية المحتلة . وهذا الموقف أكدته الجمعية العامة في قرارها ٤٢/٤٤ الذي اتخذته بتصويت مسجل .

ويرحب وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بتطور نهج حكومة الولايات المتحدة حيال هذه المسألة ، وهو نهج يعزز من إمكانية العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي من أجل النهوض بعملية السلم في الشرق الأوسط والحيلولة دون خلق عقبات إضافية في سبيلها .

ويود وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر مناشدة حكومة اسرائيل أن تستخلص العبر الضرورية من المناقشة الدائرة هنا في مجلس الأمن وأن تنضم الى توافق الآراء الدولي الذي يحبذ تنفيذ فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يشترك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة . وفي رأينا أن هذا المؤتمر أفضل محفل ممكن للتوصل الى حلول تحظى بالقبول المتبادل لجميع جوانب الصراع في الشرق الأوسط ، ويشمل ذلك المسألة قيد النظر .

ونود أن نعرب عن الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بوقف عمليات اسرائيل الرامية الى تغيير الهيكل الديموغرافي للأراضي المحتلة .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على العبارات الرقيقة التي وجهها اليَّ .

المتكلم التالي هو ممثل قطر . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد النصر (قطر) : اسمحوا لي أن أتقدم اليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وقيادتكم لأعمال المجلس بما عرف عنكم من الحنكة والكياسة ، كما لا يفوتني أن أحيي سلفكم مندوب كوبا الدائم الذي تولى رئاسة المجلس في الشهر الماضي بمزيد من الكفاءة .

أشكركم على السماح لي بالمشاركة في مناقشات مجلسكم الموقر نيابة عن دولة قطر ، وأود الإشارة الى الأهمية القصوى التي توليها حكومتي للموضوع المطروح على المجلس شأنها في ذلك شأن كل الحكومات العربية بل وسائر الحكومات المحبة للعدل والسلام .

إن تدفق أفواج اليهود السوفيات وتوطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ أمر خطير غاية الخطورة ينبغي أن يتصدى له المجتمع الدولي بكل حزم وتصميم ، وذلك لأن مخاطر تلك الهجرة وذلك التوطين تهدد الأمن والسلم الدوليين إذا ترك الحبل على الغارب ، وذلك من ثلاثة أوجه :

أولا ، خرق قواعد القانون الدولي التي تحكم تصرفات المحتل في الأراضي التي يحتلها . وتتمثل تلك القواعد في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين والتي تنص بما لا مزيد عليه من الوضوح على أن سلطات الاحتلال محظور عليها تغيير التركيب السكاني للأراضي المحتلة سواء بطرد سكانها الأصليين أو باستقدام عناصر خارجية وتوطينها في تلك الأراضي .

وقد سبق لمجلسكم الموقر في أكثر من مناسبة أن أكد انطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي المحتلة وأكد التزام اسرائيل قانونا باحترام أحكام تلك الاتفاقيات . ويطالب وفد بلادي بتأكيد هذا المعنى مع اتخاذ اجراءات تكفل التنفيذ بحيث لا يبقى قرار المجلس حبرا على ورق .

ثانيا ، إذا استمرت التصرفات الحالية بغير رادع فسوف يكون لها تأثير سلبي محسوس على محاولات تسوية النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي سلميا ، وهي المحاولات التي مازالت تتعثر وتسير بخطى السلحفاة للأسباب التي لا تخفى على أحد ولكنها على الأقل مطروحة على الساحة وتتعلق بها آمال محبي السلام المتطلعين الى حل هذا النزاع المزمن على أساس الحق والعدل . ولكن إذا استمرت أفواج القادمين تتدفق على الأراضي المحتلة فإن البقية الباقية من رمق الحياة فيما يسمى بعملية السلام سوف يفيض ، وسوف يقضي قضاء مبرما على محاولات حل النزاع عن طريق المفاوضات .

ثالثا ، توطين اليهود السوفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو مصادرة على المطلوب في عملية السلام المتعثرة . فإذا امتلأت الضفة الغربية وغزة بعشرات الألوف من القادمين الغرباء لن يبقى ما يمكن أن تدور حوله المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل - وهي المفاوضات التي تهدف محاولات الحل السلمي الجارية الآن الى تمكين الطرفين من البدء بها - ذلك أن سلب البقية الباقية من الوطن الفلسطيني وتحويلها الى مستوطنات يهودية يقضي على الغاية المستهدفة من تلك المفاوضات المأمولة قبل أن تبدأ وبذلك تصبح غير ذات موضوع .

إن القضية المطروحة على مجلسكم الموقر تتطلب اجراءات عملية حازمة لا مجرد مقررات تنص على مبادئ تظل غير مطبقة في عالم الواقع . ولهذا فإن وفد بلادي يرى أنه لا جدوى من اشتراط شروط من قبل الدول ذات العلاقة مثل اشتراط عدم توطين القادمين الجدد في الأراضي المحتلة من جهة واشتراط عدم انفاق المعونات الخارجية في عملية التوطين من جهة أخرى . إن وضع مثل تلك الشروط النظرية من قبل دولة المصدر - بالنسبة للعامل البشري من جهة وبالنسبة للعامل المالي من جهة أخرى - لن يعوق تنفيذ الخطة الاسرائيلية لتغيير التركيب السكاني للأراضي المحتلة ، اللهم إلّا إذا اقترن ذلك بإمكانية وقف تدفق القادمين ووقف تقديم المعونات إذا تجاهلت اسرائيل ذلك الشرط . وبغير اقتناع اسرائيل بأن استمرارها في خطة توطين القادمين في الأراضي المحتلة يهددها بوقف تدفق هؤلاء القادمين من جهة وبقطع المعونات المالية بقدر ما ينفق على توطينهم - على الأقل - من جهة أخرى فإنها لن ترتدع عن خطتها في زرع اليهود السوفيات في الأراضي المحتلة لتغيير تركيبها السكاني .

إن وفد بلادي يتطلع الى قرار يصدره مجلسكم الموقر متضمنا هذه المعاني بحيث لا يقتصر على شجب توطين القادمين الجدد في الأراضي المحتلة ، بل يمتد الى حث الدول ذات العلاقة في هذا الوضع المعقد على اتخاذ إجراءات عملية تكفل لقرار مجلسكم أن يخرج من حيز النظريات الى حيز التنفيذ الفعلي .

ليست مسألة توطين المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلاّ مظهرا من مظاهر مشكلة الشرق الأوسط التي تعتبر قضية فلسطين لبها وجوهرها .

وليس ثمة من حاجة الى البحث الطويل لمعرفة أسباب الحالة الخطرة في الشرق الأوسط . فمنذ أن جاءت اسرائيل وفرضت نفسها على المنطقة وطردت السكان من أراضيهم وهجّرتهم من ديارهم واغتصبت أموالهم وأملاكهم ، وأهل المنطقة يعيشون في جحيم من النزاع والصراع لمحاولة استرداد أرضهم السليبة وكيانهم القومي المنكور .

وبالإضافة الى احتلال اسرائيل لغزة والضفة الغربية ، قامت بأعمال واتخذت تدابير لتثبيت عدوانها أو ارتكاب اعتداءات جديدة . فضمت مرتفعات الجولان السورية بعد غزوها ، واعتدت على الأراضي اللبنانية مرات عديدة . واحتلت جزءا من الأرض اللبنانية وأقامت فيها قاعدة أسمتها بالحزام الأمني . وفي عام ١٩٨٢ ، غزت ذلك البلد ووصلت قواتها الى العاصمة بيروت ومارست اعتداءاتها اليومية عليه برا وجوا وبحرا بذرائع مختلفة ، واعتدت على تونس ، كما اعتدت من قبل على العراق وضربت مفاعله النووي السلمي .

هذه نماذج من السياسة التي تمارسها اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ، بالإضافة الى طغيان أيديولوجية التوسع المبنية على عقيدة أرض الميعاد وما يستتبع ذلك من تهديد لأي بلد مجاور يشمله هذا المفهوم العدواني .

ولقد تلاقت إرادة المجتمع الدولي ممثلة في منظمتنا الدولية ومن خلال قراراتها المتلاحقة على كون المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الإطار الممثل للشرعية الدولية لحل هذه القضية حلا عادلا . ولن يكون هناك حل عادل دون انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ودون إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على أرض وطنه .

لقد أصبح واضحا للبشرية قاطبة من يريد السلام ومن يريد الحرب . ولقد آن للمجتمع الدولي أن يتخذ من المواقف ما يتفق والمبادئ السامية التي قامت عليها منظمتنا الدولية وأبرزها حق الشعوب في حريتها وتقرير مصيرها . ولا يمكن بحال من الأحوال استثناء الشعب الفلسطيني من هذا المبدأ الجوهري من مبادئ القانون الدولي .

الرئيس : أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية . أدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، يطيب لي في البداية ، أن أقدم لكم سيادة الرئيس ، التهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وإنني أشعر بالاعتزاز لرؤيتكم تتبوأون هذا المقعد لا باعتباركم ممثلا لبلد شقيق تربطه ببلادي روابط الماضي والحاضر والمستقبل والمصير المشترك فحسب ، بل ولأنكم تمثلون الأمة العربية التي كانت اليمن مهد حضارتها ومبعث نهضتها ورسالتها وأمل مستقبلها . كما أنني أعبر عن تقديري الكامل لسلفكم السيد ريكاردو ألاركون ، ممثل كوبا ، الذي أدار أعمال هذا المجلس خلال الشهر المنصرم بطريقة بناءة وإيجابية وفعالة .

يجتمع مجلس الأمن من جديد لمناقشة قضية من أهم قضايا العصر ، قضية الشعب الفلسطيني ، بل وأقول مأساة الشعب الفلسطيني . نجتمع لنناقش جانبا من جوانب هذه المأساة ، وظاهرة من ظواهر التوسع الصهيوني الاستيطاني : مشكلة الهجرة الجماعية والمنظمة الى فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

إن ما يجري من هجرة جماعية ومنظمة لليهود من الاتحاد السوفياتي ، ومناطق أخرى الى فلسطين ، ليس سوى حلقة جديدة من المأساة الفلسطينية ، وليس سوى مرحلة جديدة من مراحل المخطط الصهيوني للاستيلاء على كامل فلسطين وأجزاء كثيرة من الوطن العربي ، لإنشاء الدولة الصهيونية الكبرى من النيل الى الفرات .

إن ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين وهذه الهجرة المتزايدة والمتنامية والمنظمة ، ما هي إلا ظاهرة استعمارية بمعنى الكلمة ، هدفها القضاء الكامل على الشعب الفلسطيني وتصفيته وطرد من بقي منه من أرضه . لقد قال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر : "لقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق" . أعطت بريطانيا المستعمرة لفلسطين آنذاك ، عن طريق وعد بلفور المشؤوم ، أرض فلسطين للصهيونية العالمية ، تماما كما أعطت نفس بريطانيا المستعمرة جنوب افريقيا آنذاك ، للأقلية البيضاء لتكوين الدولة العنصرية بها . وكلا النظامين يتشابهان في طبيعة تكوينهما وفي سياستهما التوسعية العدوانية ، وفي سياسة الارهاب والقمع والإبادة الجماعية ، اللتان يقومان بهما . وإنه لمن المستغرب أن توضع هذه الهجرة الواسعة النطاق تحت شعار حقوق الإنسان وحقه في الهجرة . نحن نؤكد على حرية الإنسان وحريته في التنقل . ولكن حرية الإنسان لا تتجزأ في نظرنا .

لماذا لا يحق للإنسان الفلسطيني أن يعود الى أرضه ؟ نتكلم عن حق الإنسان ونقبل باضطهاد حق الشعوب . أي منطق وأي حقوق للإنسان ؟

لماذا يميز إنسان عن إنسان آخر بحكم دينه أو لونه ؟ لماذا لا يحق مثلا لمن يعتنق الديانة المسيحية أو الإسلام مثلما يحق لمن يعتنق الديانة اليهودية ؟

عندما سافر منذ أسابيع قليلة بعض السوفيات ممن ينتمون الى الديانة المسيحية طردوا من قبل السلطات الاسرائيلية . ولا أحد يتكلم عن ذلك كأن هذا لا يعني حق الإنسان . وعندما يطرد الفلسطينيون بالالاف من أرضهم ، وتدمر منازلهم وتحرق مزارعهم كأن الامر أيضا لا يعني . لقد رأينا تلك الحملة الإعلامية الكبرى التي وجهت ضد الاتحاد السوفياتي ، وبصفة خاصة من الولايات المتحدة الامريكية التي استعملت كافة الضغوط السياسية والاقتصادية ، وربطت الانفراج الدولي والوفاق الدولي بهجرة اليهود السوفيات . وعندما تم ذلك ووافق الاتحاد السوفياتي ، قامت الولايات المتحدة الامريكية بتحديد نسبة السوفيات اليهود المهاجرين اليها ، بهدف ارسال هؤلاء الى فلسطين المحتلة ، بهدف توجيههم الى فلسطين لتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة .

نحن نرحب بالانفراج الدولي وتعزيز الحريات في العالم ، والتركيز على حق الإنسان - ولكن كل إنسان ، وليس إنسانا معينا بحجة أن الله اختار له أرضا ، أو أن الله وعده بأرض . فنحن نربأ بأن يكون الله تاجر رقيق أو تاجر أراض .

هناك تمييز في جنوب القارة الافريقية على أساس اللون ، وهناك تمييز في فلسطين على أساس الدين .

ماذ سيحدث وماذا سيكون رد الفعل لو أعلنت الولايات المتحدة مثلا أو الاتحاد السوفياتي أو فرنسا أو بريطانيا أنها دول مسيحية ومنعت هجرة غير المسيحيين ، وطردت الديانات الاخرى بما فيها اليهود والمسلمين ؟

وماذا سيحدث لو أن دولا ذات أغلبية مسلمة أو هندوسية أو بوذية أعلنت مثلا أنها دول قائمة على أساس الدين ومنعت الديانات الاخرى ؟

إن هذه الهجرة الجماعية الاستيطانية تختلف كليا عن الهجرة الفردية لأي إنسان ، والتي تقرها الاعراف الدولية . فلا يمكن أن يفسر أن القانون الدولي أو أن حقوق الإنسان تجيز طرد شعب وإحلال شعب آخر محله ، تحت عذر أن هذا الشعب ، كما ذكرت ، موعود من الله أو أن الله وعده بالارض .

إن ما حدث لشعب فلسطين كان يمكن أن يحدث لأي شعب آخر ، كان يمكن أن يحدث للأرجنتين أو أوغندا أو الجزء الشرقي من ليبيا نفس المصير . وأتصور نفسي اليوم وأنا أجلس بينكم ، لو تم تحقيق مشروع الاستيلاء على الجزء الشرقي من ليبيا كما كان مخططا في بداية القرن ليكون أرضا للصهاينة ، إنني سأكون لاجئا مثل أولئك الفلسطينيين اللاجئين . حتى أولئك الذين يقرون بحق الهجرة ، هجرة اليهود السوفيات الى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ م ، يناقضون الواقع ويناقضون أنفسهم . إذ كيف يمكن لهذه البقعة البسيطة من الأرض أن تستوعب هذه الملايين ؟ اللهم إلا إذا أرادوا تطبيق سياسة المجال الحيوي التي كانت تطبقها النازية أيام هتلر . إن دولة الكيان الصهيوني هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا خريطة لها ، والتي ينادي قادتها بكل وضوح باسرائيل الكبرى ، والتي تضم الأراضي بالقوة : القدس ، الجولان جنوب لبنان وسيتبع ذلك ، إذا لم نتخذ الاجراءات الضرورية ، أراض وأراض أخرى من دول عربية مجاورة .

إن إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ليس فقط من شأنه أن يهدد شعب فلسطين ويقضي على أي أمل في السلام ، بل من شأنه أن يهدد الأمن القومي العربي بأسره ، ويقضي على أي أمل في أي سلام قائم على العدل . إن مسؤولية مجلس الأمن المناط به حفظ السلام والأمن في العالم اتخاذ كافة الاجراءات لمنع إنشاء هذه المستوطنات .

لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات ملزمة فيما يخص مقاطعة جنوب افريقيا . وكنا بوصفنا أفارقة سعداء بهذه القرارات التي ساهمت بشكل ايجابي في تحقيق استقلال ناميبيا الذي احتفلنا به منذ أيام قليلة والذي أقدم لشعبه التهنئة على هذا الانتصار التاريخي . وكان ذلك أيضا بداية نهاية النظام العنصري (الابارتيد) . إن هذا المجلس هو نفسه الذي يقف اليوم عاجزا عن اتخاذ أي إجراء لوقف سياسة الإبادة الجماعية وسياسة ضم الأراضي وسياسة العدوان والتوسع التي يقوم بها الاسرائيليون . بل إنه حتى تصريحات الشجب الخفيفة التي تصدر من بعض الدول التي تتحمل مسؤولية كبيرة ، تصدر بشكل لا يراد منه حتى مجرد جرح مشاعر الاسرائيليين .

إن الكيان الصهيوني لم يكن ليستطيع اقامة المستوطنات لولا بلايين الدولارات التي تغدق عليه . ولم يكن ليستهتر بقرارات الأمم المتحدة وقرارات هذا المجلس واتفاقيات جنيف وغيرها من الاتفاقيات الدولية لولا التأييد المادي والأدبي والحماية العسكرية والسياسية من جانب بعض الدول الكبرى التي تتحمل مسؤولية خاصة بحكم الميثاق .

تقوم القيامة ويتم التهديد والوعيد عندما تمتلك احدى الدول العربية وسائل الدفاع عن نفسها حتى لو كانت وسائل ذات قدرة محدودة . ولكن لا شيء يتم عندما يمتلك الاسرائيليون السلاح النووي والصواريخ البعيدة المدى وعندما يرفضون التوقيع على أي اتفاق بشأن نزع السلاح النووي أو الكيميائي .

اسرائيل تملك السلاح النووي وتملك السلاح الكيميائي وتستعمل الغازات السامة ضد النساء الفلسطينيات ، هذا أمر مشروع وحضاري وانساني تصفق له وسائل الاعلام ، أما العرب فهم ارهابيون . إذ كيف يطالبون بالرجوع إلى أرضهم أو يقاومون الاحتلال : يجب أن يقول الفلسطينيون للاحتلال نعم ويجب أن نقول جميعا للقتل والابادة نعم ، ماذا نسمي ذلك ؟ إنه ليس سوى سياسة عنصرية موجهة ضد الأمة العربية ، كيف يمكن أن يعقل أن نصدق أولئك الذين يتحدثون عن حقوق الانسان ويصدرون قرارا في مجلس الشيوخ منذ يومين يُقرُّ حق الاستيلاء على الاراضي بالقوة ويؤكد مبدأ الاحتلال والاستيطان والاستعمار ، يؤكد مبدأ ضم مدينة القدس رغم كل القرارات الدولية المخالفة لذلك .

أي حق للانسان يمكن أن يتحدث عنه أولئك الذين يشاركون بشكل مباشر بالمال والسلاح والبشر في ابادة شعب واحلال شعب آخر محله ؟ وإذا كان هناك حرص على حق الانسان في الهجرة فلماذا لا تفتح على مصراعيها ليختار كل مهاجر سوفياتي ، يهودي أو غيره ، أن يسافر إلى الأراضي التي يريدها ؟ ولماذا لا تتم المساواة وحق الجميع في الهجرة ؟

إن قيام أي دولة أو دول على أساس اللون أو الدين أو العقيدة أو الفكر أمر في غاية الخطورة ، ولا يمكن أن يُقبل في نهاية القرن العشرين . اننا نرحب بسياسة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين عندما يكون هدفها السلام والديمقراطية

والحرية . ولكن نرفضها عندما تكون على حساب الشعوب الصغيرة وتهدف إلى احلال شعوب مكان شعوب أخرى ، وتحقيق المزيد من المآسي الانسانية .

إننا أمام اختبار جديد ، أمام مصداقية مجلس الأمن ، سيفي بالتزاماته ؟ أو أن تكون المصالح والصداقات والحسابات والانتخابات الداخلية هي التي تقرر سياستنا ؟

لقد أعطى الفلسطينيون كل شيء ولم يعد لديهم ما يعطونه من أجل السلام . ولكن الصهاينة يرفضون كل دعوة للسلام وينشئون المزيد من المستوطنات ويهددون بطرد ما تبقى من الفلسطينيين ويتحدّون المجتمع الدولي ويستهترون بقراراته .

إن هذا المجلس مطالب الآن باتخاذ اجراءات عملية تكفل عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وحقه في تقرير مصيره مثل بقية الشعوب وايقاف هذه الهجرة المنظمة التي تهدد أمن المنطقة بأسرها .

إننا جميعا نطالب الاتحاد السوفياتي باتخاذ الاجراءات العملية لوقف الهجرة الجماعية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، ونطالب في نفس الوقت الولايات المتحدة الأمريكية بوقف الأموال والمساعدات التي تستخدم في انشاء المستوطنات وتشريد الشعب الفلسطيني كما نناشد جميع الدول التي تقدم أي نوع من المساعدات للكيان الصهيوني أن توقف تلك المساعدات لأنها تساهم في تشريد الفلسطينيين . ونقول ذلك مع تأكيدنا بشكل واضح وصريح على حق الانسان في التنقل إلى الأماكن التي يريدها وعلى أن يُفتح المجال أمامه وترفع القيود المحددة لذلك . وعندما نطالب بذلك فلا يحدونا أي عداء لأبناء عمومتنا اليهود فنحن نحترم اليهودية كدين ، ولقد حمينا اليهود من الاضطهاد خلال قرون متعددة عندما اضطهدتهم أوروبا وفتحنا لهم أرضنا وقلوبنا لأنهم أبناء عمومتنا ونحن جميعا ساميُّون ولكننا نرفض الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية استيطانية ، ونرى أنها تمثل خطرا على العرب واليهود على حد سواء . إن العرب واليهود وهم أبناء عمومة وأبناء جنس واحد عليهما أن يتكاتفا لانهاء خطر الصهيونية التي يمكن أن نقول أيضا إن خطورتها تشمل العالم بأسره .

أقول في النهاية ، رغم تجربتنا المريرة ورغم عجز مجلس الأمن في السابق عن اتخاذ أي قرار فعال فإن الأمل يحدونا الآن ونحن نشهد هذه التطورات الكبرى في العالم

وهذه الحملة الدولية من أجل حقوق الانسان ، يحدونا الأمل في أن يستيقظ ضمير الأسرة الدولية ولو مرة واحدة وأن تعاد الحقوق المشروعة إلى أصحابها . يحدونا الأمل في أن يعامل الانسان الفلسطيني والانسان العربي كأي انسان آخر . يحدونا الأمل في تحقيق سلام عادل ، فنحن أمة الإسلام أمة السلام .

الرئيس : أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل البحرين ، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشكر (البحرين) : السيد الرئيس ، أود بداية أن أتقدم اليكم بوجه خاص بأطيب التهانئ القلبية وأحرّها لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . فلقد كان انتخاب بلدكم الشقيق لعضوية مجلس الأمن أبلغ دليل على المكانة والتقدير اللذين تتمتع بهما جمهورية اليمن الديمقراطية ولدورها المميّز والدؤوب في توثيق عرى التفاهم الدولي وإرساء قواعد التعاون بين الأمم تجسيدا للمُثل والمبادئ العليا المنصوص عليها في الميثاق . وإنني لعلى ثقة تامة بأنكم ستسهمون بفعالية ، بما عرف عنكم من حكمة وما توافر لديكم من قدرات وخبرات واسعة واخلاص عميق لعمل المنظمة ، في قيادة أعمال المجلس والوصول إلى نتائج ايجابية لأعماله خلال هذا الشهر .

ولا يفوتني أن أسجل بالشكر والتقدير جهود سلفكم السفير ريكاردو ألاركون دي كيسادا ، المندوب الدائم لكوبا الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم بأمانة واقتدار .

ينعقد مجلس الأمن وسط تحولات دولية كبرى يشهدها العقد الاخير من هذا القرن . فالأحداث المتعاقبة التي شهدتها الساحة الدولية في أوروبا الشرقية أدت إلى انحسار الحرب الايديولوجية الباردة التي حكمت العلاقات ما بين الدولتين العظميين والمعسكرين المتنافسين وقد أفرز الوفاق الدولي حالة الاسترخاء الحالية التي أوصلت القوتين الأعظم - فيما يبدو - من مرحلة الوفاق إلى مرحلة الاتفاق .

وفي ظل المعطيات الدولية الجديدة التي فرضها الواقع الجديد للتحولات في العلاقات الدولية ، سارعت اسرائيل باستغلالها ، فتحت ستار ممارسة حقوق الانسان وحريته بالتنقل والهجرة ، طالبت بفتح باب الهجرة لليهود السوفيات ودول أوروبا الشرقية بغية تحقيق حلمها في السيطرة على مزيد من الأرض العربية وابتلاعها وتفريغها من أهلها وسكانها لاستيعاب أفواج جديدة من المهاجرين اليهود من جميع أصقاع العالم . وقد أدى ذلك إلى تزايد تدفق هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ، وتوطين آلاف من اليهود فيها تعدياً على حقوق الانسان الفلسطيني في أرضه ووطنه .

ومن هذا المنطلق نرى أن على مجلس الأمن أن يتعامل مع الهجرة اليهودية من منظورها السياسي وهو منظور حقيقي لا يمكن اسقاطه وتجاهله ، ففي ضوئه يتبدى بوضوح المخطط الاسرائيلي لتوظيف الهجرة توظيفا داعما لسياسة الضم والتوسع التي تنتهجها اسرائيل في التشبث بالأرض المحتلة وإفراغها من سكانها العرب الفلسطينيين ، فطوفان الهجرة اليهودية المنظمة يهدف ضمن غاياته المشبوهة إلى عرقلة عملية السلام ، وتجاهل حق الانسان الفلسطيني في استعادة أرضه وممارسة حقوقه الوطنية فيها ، ومن هنا يتضح أن الباعث وراء الهجرة اليهودية ليس باعثا انسانيا وإنما هو باعث سياسي بالدرجة الأولى يهدف إلى دعم اسرائيل بالطاقة البشرية الكثيفة ليتسنى لها أن تجمع ما بين التفوق العسكري والتسليحي والزخم البشري ، وتستمر في كسب سباق التفوق والقوة الذي أججته منذ قيامها في المنطقة وبذلك تستطيع المضي في سياستها العدوانية ضد مقدرات الشعب الفلسطيني والدول العربية حيث تشاء . لذا فإن خطورة هذه المسألة لم تعد تحتمل التأجيل بعد أن اتضحت مخططات اسرائيل الاستيطانية للمهاجرين اليهود وتوطينهم

في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، تلك السياسة والمخططات التي جسّدتها تصريحات شامير ومفادها بأن هذه الهجرة الكبرى تستدعي قيام اسرائيل الكبرى . إن هذه المخاوف التي نستشف علاماتها من مواقف وتصريحات الزعماء الاسرائيليين والصهاينة ليست تصريحات مبالغاً فيها ولكنها حقيقية . إذا أخذنا بعين الاعتبار الوقائع التاريخية للهجرات اليهودية المتعاقبة إلى فلسطين المحتلة منذ بداية هذا القرن نجد العلاقة الوثيقة ما بين الهجرة والاستيطان في أرض فلسطين . فلقد لعبت المخططات الصهيونية المتعاقبة دورا أساسيا في اجتذاب اليهود من شتى أنحاء العالم لتحويل فلسطين وطناً لهم .

والغريب ان هذه الجريمة البشعة ترتكب بحق الشعب الفلسطيني تحت ستار حقوق الانسان في حرية التنقل والهجرة . فهل من العدل في شيء المطالبة بحقوق الانسان في التنقل والهجرة لجماعات معينة ، تتم على حساب حقوق جماعات أخرى هم أصحاب الأرض ؟! إن المهاجرين اليهود الجدد لا بدّ أن يحلوا محل السكان الأصليين الذين سيُجبرون على التهجير إلى مناطق أخرى كما حدث لأبناء الشعب الفلسطيني الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ ليصبحوا لاجئين ومشردين في الشتات والمنفى . إن سياسة اسرائيل في الاستيطان سياسة منهجية راسخة في برامج حكومات اسرائيل المتعاقبة . فمنذ قيام اسرائيل تقضم وتضم الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتشرد شعبها في الوقت الذي تستمر فيه باستيراد المزيد من المهاجرين اليهود من أقاصي الأرض وبشكل مكثف إلى الأراضي العربية المحتلة ليستوطنوها ، بينما تحرم مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئين منهم والمشردين من حقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم . فالأرض الفلسطينية المحتلة محدودة فبقدر ما تستطيع اسرائيل والصهيونية العالمية اجتذابه من يهود العالم ، تقوم اسرائيل بتشديد الخناق على من بقي من أبناء الشعب الفلسطيني ووصد الأبواب أمام اللاجئين والمشردين منهم في مناطق الشتات والمنفى .

إن استمرار هذا المخطط المنهجي في توطين آلاف من اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يتفق مطلقا مع مساعي السلام التي يبذلها المجتمع الدولي . فزرع الأراضي المحتلة بالمستوطنات من المهاجرين الجدد يمثل استهانة بتلك الجهود

وبقرارات مجلس الأمن والارادة الدولية ، علاوة على ما له من انعكاسات خطيرة على احتمالات السلام والاستقرار في المنطقة وخلق عقبات جديدة في وجه التسوية الشاملة العادلة للنزاع العربي الاسرائيلي . لذا فمسؤولية وقف الهجرة اليهودية المتزايدة من الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى مسؤولية دولية لا بدّ للمجتمع الدولي ومجلس الأمن بالذات من العمل على ايقافها .

وفي ظل تلك المعطيات نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن التصدي للمخاطر الناجمة عن تدفق الأعداد الهائلة من يهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى الأراضي الفلسطينية ، فضلا عن التصدي للمخططات الاسرائيلية التي تستهدف تعطيل الجهود السلمية الرامية إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية بشأن الحالة في الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني . فلم يعد مقبولا لمجلس الأمن الانتظار أمام أخطار هذه الهجرة لمساسها بجوهر قضية السلام في الشرق الأوسط ، وبقرارات مجلس الأمن ولاسيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٦٥ (١٩٨٠) اللذين أكدا على عدم جواز احتلال أراضي الغير بقوة السلاح كما أكدا على عدم شرعية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واعتبرته مرفوضا من الأساس وغير قانوني . وباعتبار أن الهجرة والاستيطان مخالفة صريحة للأعراف والمواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ ولا سيما المادة ٤٩ التي حرمت هجرة وتوطين سكان غرباء في الأراضي المحتلة .

إن وفدي يرى أن الواجب والمسؤولية الدولية يدعوان مجلس الامن إلى إجراء تقييم شامل بالنسبة لمخطط الاستيطان الاسرائيلي المنهجي الذي يقوض الجهود المبذولة في اتجاه السلام . فالهجرة اليهودية واتساعها إلى الاراضي الفلسطينية المحتلة تمثل خطرا متعاظما من حيث خدمة الاستراتيجية الاسرائيلية المعادية للسلام والقائمة على إجهاض أي فرص تلوح لتحقيقه ، وهي استراتيجية ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير بل أكدتها صيحة شامير بشأن إقامة ما أسماه باسرائيل الكبرى عن طريق تدفق المزيد من الهجرة اليهودية وتوطينها في الاراضي الفلسطينية المحتلة . إن تغليف الهجرة بالبعد الانساني هو حق أريد به باطل حيث تم إغفال البعدين العسكري والسياسي للهجرة اللذين يمثلان دعما للطاقة البشرية العسكرية الاسرائيلية ، بالإضافة إلى ما يمثله ذلك التوظيف من تغيير البنية السكانية والديمغرافية لتلك الاراضي . ومما يثير الاستغراب والريبة أن نجد تدفق هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية تتزامن في نفس الوقت الذي تضع فيه بعض الدول الغربية التي طالما قامت ومارست ضغوطا على امتداد سنوات طويلة على الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية للسماح لمواطني تلك الدول بالهجرة ، تضع تلك الدول الغربية العراقيل أمام اليهود الراغبين في الهجرة اليها من الدخول إلى هذا البلد الغربي أو ذاك . وهكذا تغدو الهجرة اليهودية ووضع العراقيل أمام اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي في اختيار أماكن إقامتهم وتوجههم ووصد الأبواب أمام هجرتهم للدول الغربية ، بالإضافة إلى استمرار تقديم الدعم المالي إلى اسرائيل من جانب بعض الدول لتمويل مخططاتها الاستيطانية ، جريمة بحق الشعب الفلسطيني . فعملية التهجير والهجرة الهائلة من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ستقابلها حتما عملية تهجير للشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه كما ستدعم رفض اسرائيل المستمر لقرارات الامم المتحدة الداعية إلى إعادة أبناء الشعب الفلسطيني الذين شردوا من وطنهم . لذا نرى ضرورة فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيات إلى الدول الغربية لاستيعاب الاعداد الكبيرة من اليهود المهاجرين الذين يفضلون ويرغبون في الانتقال إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

إن معارضة بعض الدول الكبرى لتوطين اليهود السوفيات وغيرهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحاجة إلى الترجمة العملية التي تكسبها المصداقية في وقت مازالت جسور وأبواب الهجرة مفتوحة ومستمرة ومازال الدعم المالي من تلك الدول لاسرائيل ممدودا ، كما أن التذرع بالقول بأن المهاجرين من اليهود لن يستقروا في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو وهم وزعم باطل غير مقبول اليوم ، فالمستوطنات التي يتباهى قادة اسرائيل بإقامتها قد انتشرت كالسرطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ولم تستأذن اسرائيل أو قادتها أيًّا من الدول الكبرى عند اقامتها . فلقد درجت اسرائيل منذ قيامها على ابتلاع الأرض الفلسطينية قطعة تلو الأخرى والتنصل من التزاماتها تجاه المجتمع الدولي والأمم المتحدة وقراراتها . وقد أدى استمرار تدفق الهجرة اليهودية الجديدة إلى دعم التطرف الاسرائيلي وخلق عقبات جديدة في وجه تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ؛ وقد انعكس هذا بصورة واضحة في السلوك الاسرائيلي مؤخرا تجاه مبادرات السلام .

وغني عن البيان أن الصراع العربي الاسرائيلي يقوم أساسا على الأرض والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه . فالهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين المحتلة كانت ومازالت تمثل عدوانا غاشما على حقوق الشعب الفلسطيني . كما أن مخططات الهجرة الصهيونية المتعاقبة قامت منذ البداية على أساس توسعي استعماري استهدفت اغتصاب الأرض وطرد الشعب الفلسطيني . فإذا كانت هجرة اليهود من جميع أصقاع العالم إلى فلسطين المحتلة وتوطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتم اليوم تحت ستار ممارسة حقوق الانسان وحريته في التنقل والهجرة ، فمن حقنا أن نتساءل عن حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا وشُرِّدوا من ديارهم بالقوة والارهاب .

إن إيجاد حلول انسانية لقضايا حقوق الانسان ينبغي أن لا تكون على حساب الشعوب الأخرى وحقها الأصيل غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعودة وممارسة

سيادتها على ترابها الوطني . وإن محاولة القفز على هذه الحقوق من قِبَل اسرائيل وغيرها أمر مرفوض من الأساس وغير قانوني ، كما أكدتها قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية . وعلى هذا الأساس ، فهي تصرفات غير أخلاقية لا تتفق مع مزاعم العمل والبحث عن السلام العادل في الشرق الأوسط ، كما لا تتفق مع المسؤولية الأخلاقية التي يُفترض أن تتحلى بها الدول الكبرى وغيرها أمام غزو يستهدف طرد أبناء شعب من وطنهم لإحلال غرباء عنه مكانهم .

وفي ظل تلك الحقائق نود أن نؤكد أن التفهم للمخاوف الفلسطينية والعربية إزاء تدفق المهاجرين اليهود يحتاج من قِبَل مجلس الأمن إلى ترجمة عملية ليتجاوز مرحلة التعاطف إلى الأداء الفعلي الذي يسهم في معالجة المشكلة بجدية ، ذلك أن حق الانسان الفلسطيني في الحياة فوق أرضه بأمان واستقرار لا يجوز أن يُهدر أمام الهجرة اليهودية التي تتمثل فيها الآلية السياسية التي توظفها اسرائيل لإحداث تغييرات في البنية السكانية في الأراضي المحتلة على حساب أصحابها الشرعيين ، كما توظفها لخدمة آليتها العسكرية المتمثلة في الاستعانة بها لتمويل وتعزيز المخططات التوسعية العدوانية للاستيلاء على الأرض وتحويلها إلى واقع قسري .

ومن هذا المنظور والإطار نأمل أن يتسنى لمجلس الأمن رؤية وتلمُّس الأبعاد الخطيرة والمحتملة للاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، خاصة أنه لا توجد بارقة أمل في المنظور القريب تدل على أن اسرائيل ستغيِّر من مخططاتها وسياستها الاستيطانية مما يعني أن تلك السياسات والمخططات ستلحق أفدح الأضرار بحقوق الشعب الفلسطيني . وفي ظل هذه المعطيات نأمل أن يقوم مجلس الأمن بطريقة جدية وفعالة بوضع حد للتحدي والاستهتار الاسرائيلي بقراراته . وتمثل الهجرة اليهودية الجديدة المكثفة إلى فلسطين وتوطينهم فيها تحديا جديدا لا ينبغي لمجلس الأمن أن يقف موقف المتفرج أو مكتوف الأيدي إزاء خطورتها .

فلقد أدان مجلس الأمن غير مرة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بموجب قراريه ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) وغيرهما من القرارات التي أكدت على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومنع المحتل من توطين المهاجرين في هذه الأراضي ، بما في ذلك القدس الشريف ، باعتبارها مخالفة صريحة للأعراف والمواثيق الدولية ، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة . وفي ضوء ضرورة احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، نطالب مجلس الأمن والدول الكبرى بتحمل مسؤولياتها الكاملة في احترام مبادئ الانسان لسكان الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك احترام حقوق الانسان الفلسطيني ، وألا يسمح لأي هجرة تتم تحت ستار وذريعة احترام حقوق الانسان في التنقل والهجرة في الوقت الذي يتم فيه تجاهل حقوق الانسان الفلسطيني ، صاحب الحق والأرض .

إن البحرين تأمل أن تؤدي مناقشة مجلس الأمن لهذه المسألة الخطيرة إلى اتخاذ قرار قوي وحازم يتناسب مع مستوى الخطورة التي تمثلها هذه الهجرة وعملية التوطين ، ويضع حدا لها بوضع جميع أطرافها أمام مسؤولياتهم السياسية والانسانية والأخلاقية ، بحيث لا يعتدى على أبسط حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه . فالانتظار لم يعد مقبولا أمام أخطار هذه الهجرة ، الأمر الذي يتطلب من هذا المجلس الموقر وضع حد لخطر الاستيطان الاستعماري للمهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة . نعم قرار قوي وحازم يشكل رادعا لمخططات اسرائيل التوسعية ويتضمن اجراءات رادعة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، إذا لم تذعن اسرائيل للارادة الدولية الداعية الى عدم توطين المهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة . قرار يتفق مع مقتضيات الحق والعدل وحقوق الانسان للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى المحتلة أراضيها أو المهددة بالتوسع والعدوان في ظل المخططات والأطماع الاسرائيلية التوسعية التي تمهد الطريق لعملية تهجير واسعة النطاق للشعب الفلسطيني . إن قيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون توطين اليهود المهاجرين والمدنيين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سيكون البرهان على مصداقية المجلس وقراراته لاسيما أن

الأحداث التي تتسارع توحي بأن التأخير في اتخاذ مثل هذه التدابير سيؤثر على عملية السلام والاستقرار في المنطقة ، وبالتالي يؤدي الى تعريضها لمخاطر يصعب التكهن بحجمها ومداها أو بالقدرة على وضع حد لها .

وإننا بانتظار البرهان على مصداقية المجلس لضمان انصياع اسرائيل لقراراته تجسيدا للمشيئة الدولية .

الرئيس : أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل بنغلاديش . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يركز المجلس مرة اخرى اهتمامه على مشكلة طال انتظار حلها . فآلام فلسطين لا تزال ماثلة ، كما ظلت ماثلة لعقود طويلة . إلا أن مسألة اليوم تهدد أكثر من أي وقت مضى بأن تمزق نسيج السلم الذي أحكناه بشق الانفس في عصرنا . هل سنبقى عاجزين ونسمح بحدوث ذلك ؟

ولكن قبل أن أمضي قدما ، السيد الرئيس ، سأكون مقصرا إن لم أعرب بالشكل المناسب عن اعتزاز وارتياح وفد بلادي لرؤيتكم تترأسون أعمالنا - الاعتزاز لان بلدينا الشقيقين تربطهما علاقات وثيقة ؛ والارتياح لان قدراتكم الجليلة ستؤدي على الارجح الى نجاح مداولاتنا . وعلينا أيضا أن نثني على القيادة الماهرة التي أضفتها كوبا على المجلس في الشهر الماضي .

إن الكثير من الاحداث التي تجرى في العالم اليوم تحظى بمشاعر إيجابية . وهناك الكثير مما يبعث على سعادتنا . فالتوترات تنفرج في كل مكان . ونير السيطرة يزول . والفؤوس تدفن . ونرى حولنا فوز حقوق الانسان . وحيثما كانت صقور الحرب تعلو في فترة ما ، يطير الآن حمام السلم . ولكن وسط كل ذلك هناك منطقة واحدة لا تزال فيها الآلام مستمرة دون هوادة . ففيها تخنق صيحات الحرية باصفاد السجن وأغلالها . إنني أعني فلسطين .

إن هذا الوضع الشاذ أمر مؤسف في عصرنا هذا . إن الفلسطيني لا يشاطر الآخرين مشاعر الاغتباط والبهجة المتولدة . وهو لا يعلم مذاق الحرية . ويتعين عليه أن يضحي بحقوقه ، ليتمكن الآخرون من الحصول عليها . ولا بد أن يبدو له هذا المنطق المرير كأنه مغالطة ذات أبعاد عملاقة .

هل من الغريب إذن أن يكون رد فعله المقاومة ؟ الانتفاضة كانت جوابه . وهي تعني أموراً كثيرة . فهي ليست مجرد رد فعل على التعذيب ، بالرغم من أنها رد عليه ، ولكنها نتاج الفخر والكرامة الانسانية . إنها تعبير عن رغبة الفلسطينيين في إقامة مستقبل لأنفسهم . وليس هناك أي انتقام ماثل في الانتفاضة ، ولا نية لحرمان الآخرين من التطلع ذاته . ولا يمكن للعالم أن يضن عليهم هذا التعطش إلى الحرية .

من السيء أن ينكر على المرء حقوقه الانسانية الاساسية . ومن الظلم أن يعاقب المرء لأنه جروء على الكلام . ومن الأسوأ أن يطرد من أراضيه ودياره ليفسح المجال للآخرين . فهذا أكثر بعدا عن المنطق ؛ ومن غير الانساني تفسير ذلك على أنه عمل إنساني . والعالم لا يمكن ، بل يجب عليه ألا يوافق على استيطان المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي العربية المحتلة . فهذه النزعة الانسانية الانتقائية لن تزرع بذور الخلاف الأبدي فحسب بل أيضا بذور الظلم السافر .

إنها خطأ من نواح عديدة . أولا : ان ممارسة مجموعة من الناس لحقوقهم لا يجوز أن تكون على حساب مجموعة أخرى ؛ ثانيا : إنها انتهاك صارخ للأعراف السائدة ولاتفاقية جنيف الرابعة ولحقوق الانسان الاساسية ؛ ثالثا، أنها ستقوض عملية السلام وستعرض للخطر جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد حتى الآن . أخيرا ، ستصبح للأبد مصدرا للاحتكاك بين الطائفتين المعنيتين . ومحاولة جعلنا نصدق أن كل هذا يجري لمجرد النهوض بالمصالح الانسانية استهانة لا توصف بذكائنا . واسرائيل بالتأكيد لا يمكنها أن تتعامى عن النذر البينة ، ولا أن تعير آذانا صماء لصوت العقل . وفي عالم سريع التغير أصبح تحدي تل أبيب وعنادها شذوذا يدعو الى الأسى .

إن قضية فلسطين ، لأسباب لا تعد ولا تحصى ، قريبة من قلب كل بنغلاديشي . وبنغلايش عضو نشط في لجنة التسعة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز، وهي شأنها شأن الأكثرية تريد حلا شاملا وعادلا ودائما لما هو لب مشكلة الشرق الأوسط . ولن يتأتى هذا الحل إلا على أساس الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ونحن لا نطلب للفلسطينيين أكثر مما نرى شعوبا كثيرة أخرى تحصل عليه الآن . يجب أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة . ولا بد أن يكون للفلسطينيين حقهم الثابت في إقامة دولة لهم فيما كان ولا يزال وطنهم ، ولن يتسنى هذا الحل ما لم تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في عملية السلم على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الاخرى .

إن لمجلس الأمن دورا حاسما في هذا الشأن . إننا نحث أعضاءه على الشروع في الإعداد لعقد مؤتمر السلام الدولي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ولا يمكن تحقيق شيء من هذا ما لم يتوقف توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة . ونحن نناشد جميع الأطراف أن تفعل ذلك على الفور .

وهذا الوضع الهش ، الذي يمكن فيه لقشة المثل أن تقصم ظهر البعير ، لن يمكنه أن يتحمل ثقل هذا الظلم .

إن فلسطين للفلسطينيين . ويجب أن يسمح لهم بتسميتها موطنهم . والى أن يتحقق ذلك فلن يمكن للسلم أن يتحقق ، ولن يتحقق ، في الشرق الأوسط . ونحن ، في المجتمع الدولي ، لا نتمكن أن نكون ، ولن نكون ، بمنجى من اللوم .

الرئيس : أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي ، المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لإتاحة الفرصة للتكلم في المجلس بشأن هذا الموضوع الهام . وأود أن أشكركم وزملاءكم في المجلس لإتاحة هذه الفرصة .

ان التكلم في المجلس في أي وقت شرف كبير . والقيام بذلك في الوقت الذي تدور فيه المداولات تحت قيادتكم أمر يسعد وفد بلدي سعادة خاصة . واسمحوا لي لذلك أن استهل ملاحظاتي بالتقدم لكم بخالص تهانئ تنزانيا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس . ونحن نتشاطر الثقة التي أعرب عنها المتكلمون السابقة بأن مهاراتكم وخبرتكم الدبلوماسية المعروفة ستكفل نجاح الرئاسة . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للحنكة والتفهم والحساسية التي أدار بها سلفكم السفير ريكاردو ألاركون دي كويسادا أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير .

إن تيار الحرية الذي اجتاح مناطق كثيرة في العالم في العام الماضي والذي غير الخريطة السياسية لأوروبا تغييرا هائلا خلال الأشهر الستة الأخيرة ، لم يصل بعد الى الشرق الأوسط . فهناك ، لا تزال المشكلة العربية الاسرائيلية مستعصية ، وخصوصا سببها الجوهري وهو الانكار المستمر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة حقه غير

القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة مستقلة خاصة به . والسبب الذي يجتمع من أجله مجلس الأمن اليوم ليس تحسن الحالة وفقا لروح العصر واتجاهه ، فالعكس هو الصحيح . فالانتفاضة مستمرة دون هوادة كتذكرة دائمة بأن الفلسطينيين لن يقبلوا بعد الآن الإذلال والاضطهاد اليومي . ان احتجاز ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني منذ بدء الانتفاضة لم يمكنه كبت الانتفاضة ، مما يدلنا على عزم الفلسطينيين على مقاومة الاضطهاد . وبعد ٢٢ عاما من الاحتلال يقولون "لقد بلغ السيل الزبى" .

ومن المفارقات أن المجلس الذي كان يجب أن يجتمع لرسم الخطط المتنوعة الرامية الى إنهاء هذه الحالة التي لا تطاق ومحاولة التوصل الى تسوية سلمية دائمة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، يطلب إليه الآن أن يعالج مشكلة جديدة تعتبر بمثابة زيادة الطين بلة .

إننا نشيد بقرار الاتحاد السوفياتي بالسماح بهجرة اليهود السوفيات . وهذا عمل يعزز الحرية الانسانية . وفي ظل الظروف العادية فإن هذا من شأنه أن يمثل تطورا يدعو الى فرح الانسانية جمعاء . إلا أنه من المفارقات أن هذا العمل القائم على الحرية كان مدعاة للقلق والأسى الشديدين في الشرق الأوسط وفي أماكن كثيرة في جميع أنحاء العالم حيث لا يزال الأفراد يتطلعون الى الحرية . فحرية أي شعب ينبغي أن تعزز حرية الانسانية كلها وتلهم كفاح الذين ما زالوا يكافحون في سبيل حريتهم .

لقد اجتمع المجلس لمناقشة قرار اسرائيل بتوطين المهاجرين اليهود السوفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تحتلها اسرائيل في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة العديدة . وهذا عمل يقدم دليلا جديدا ، إذا لزم الدليل لعلى الاطلاق ، على تعنت اسرائيل وازدرائها لجيرانها العرب وللمجتمع الدولي برمته .

إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتشكك ، وهو لا يتشكك في حق اسرائيل في قبول المهاجرين اليهود . وهؤلاء اليهود المهاجرون الراغبون بإرادتهم الحرة في الاستيطان في اسرائيل يجب أن يسمح لهم بذلك . فذلك حقهم . ولكن يجب ألا تعتبر اسرائيل هذا

الحق ترخيصا بضم الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . إلا أن ذلك هو ما تفعله اسرائيل تماما ، فهي تسمح للمهاجرين اليهود بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتشجعهم على ذلك . وذلك محاولة من اسرائيل لمنح اليهود المهاجرين حقوقا تقودهم الى هضم حقوق الشعب الفلسطيني . يجب ألا يسمح لأي شعب بانتهاك حق شعب آخر لأي سبب كان .

وتسعى اسرائيل الى تبرير سياستها الأخيرة على أساس أن القادمين الجدد يجب أن يكون لهم الحق في الاستيطان في أي مكان يختارونه . ونحن لا نعارض ذلك . ولكن هذا الحق لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يفسر بأنه حق الاستيطان في أراضي غير تلك الواقعة داخل حدود اسرائيل المعترف بها دوليا . والسماح لاسرائيل بأن تنفذ ذلك تواطؤ على أعمال تحمل في طياتها خطر وضع المجتمع الدولي في صف دولة تقوم بالاحتلال . ومن نافلة القول أن هذا أمر لا يمكن قبوله على الاطلاق . انه أمر فيه انكار للأمم المتحدة ، وخصوصا دور مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المعني بصيانة السلم والأمن العالميين . إلا أن التقاعس من جانب المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون له أي تفسير آخر أو أية نتيجة أخرى . وإن لم تبدأ الأمم المتحدة في اتخاذ اجراء يوضح لاسرائيل رفضها لهذا العمل المشين فإنها ستجد نفسها في مواجهة أمر واقع يقوض بشكل تام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يسعى المجتمع الدولي عن طريقهما طيلة عدة سنوات الى حل قضية الشرق الأوسط .

لقد جرت الاشارة في الماضي الى أن التقاعس أو الاجراءات التي يتخذها المجلس دون حماس يؤديان الى وضع مصداقية المجلس للخطر . وهذه الحالات لا تعزز هذه المصداقية . فليثبت المجلس أنه يتصرف بفعالية لإحباط هذا الانتهاك الأخير لإرادة المجتمع الدولي بجعل اسرائيل تدرك دون شك على الاطلاق أن المجلس يشعر بالحنق إزاء هذه الأعمال . وليتجاوز المجلس إدانة هذا التحدي الأخير من قبل عضو يبين سجل احترامه لقواعد السلوك الدولي الإزدراء المستمر . وليكفل المجلس ، ولو لمرة واحدة ، أنه قد أمكن جعل اسرائيل تحترم إرادة المجتمع الدولي .

ان تنزانيا تثني على عزم الشعب الفلسطيني على أن يقف في وجه القوة العسكرية لاسرائيل . ونحن ندين بلا تحفظ استمرار الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والعربية . وندعو العالم الى المطالبة بالإنهاء الفوري للاحتلال وللأعمال العدوانية الصارخة الأخيرة التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني . وندعو أصدقاء اسرائيل ومسانديها باقناعها بأنها قد تجاوزت هذه المرة كل الحدود وأنها إن لم ترتدع وجب عليها ألا تتوقع أية حماية من غضب المجتمع الدولي .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

لم يعد هناك من متكلمين في هذه الجلسة . وستنعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمتابعة النظر في البند الموضوع على جدول الأعمال غدا في الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠